متاخره لانها كالقبول لهيئتها والقبول متاخر عن
الايجاب ويحتمل ان يقال ان ارادة المتبي صلعم تعلقت
باذ ارادة الهية منها العلم بذلك من قصدها فلو قال ان
اعطيتك ان وعدتك او سالت فانت كذا فهل يشترط
ان يبتدي بالسوال ثم بعد تمامه تعطيه اياه كانه قال ان
سالتني فوعدتك فاعطيتك فعلى هذا لو تقدم الشرط الاول
في الوقوع على الثاني لم تكن مطاوعة وعن بعضهم انه
لا يبالي بذلك اذا المقصود هو اجتماع الشرطين وحرف
العطف مراد هنا كما هو مراد في جاء زيد جاء عمرو ولو
انه اتى بالواو وكان الزمن مطلق الاجتماع ويرد عليه
ان التقدير خلاف الاصل والشروط اللغوية اسباب يلزم
من وجودها الوجود ومن عدمها العدم بخلاف الشرط
العقلية الشرعية فالعرف فانه لا يلزم من وجودها او وجود
شيء مما علق عليها وان كان التاثير موقوفا عليها اذ لا يلزم
من الخيوة العلم ولا من الطهارة الصلاة ولا من نصب السلم
الصعود نعم هي متلازمة في العدم واذا كانت الشروط اللغوية
اسبابا امتنع تقدمها التقدم على مسبباتها وظاهر انه قد
جعل الظهار معلقا على الاعطاء فيجب تقدم الاعطاء
عليه وجعل الوعد معلقا على الوعد فيجب تقدمه و
عليه

عليه وجعل الوعد معلقا على السوال فيجب تقدمه
عليه ايضا لان شان الاسباب ذلك فاعلمه
التكاليف الشرعية بالنسبة الى قبول الشرط والتعليق
على الشرط اربعة ا ما لا يقبل شرطا ولا تعليقا
كالايمان بالله ورسوله والايمان عليهم السلام ووجوب
الواجبات القطعية وتحريم المحرمات القطعية ب
ما يقبل الشرط والتعليق على الشرط كالعتق فانه
يقبل الشرط في العتق المنجز متى اتيت حر وعليك
كذا ويقبل التعليق على صورتي النذر وشبهه و
التدبير ج ما يقبل الشرط ولا يقبل التعليق كالبيع
والصلح والاجارة والرهن وسايل العقود لان الاستقال
بعقل الرضا ولا رضا الا مع الجزم ولا جزم مع التعليق
لانه معرض عدم ولو قدر علم حصوله كالمعلق على
الوصف لان الاعتبار بجنس الشرط دون انواعه
وافراده فاعتبر المعنى العام دون خصوصيات الافراد
د ما يقبل التعليق ولا يقبل الشرط كالصلاة والصوم
وسايل العبادات بالنذر وشبهه كان يلزم نفسه
ايقاعها بالنذر وشبهه ولا يجوز اصلا على اتي لي
ترك سجدة او ان لا احتياط ان عرض لشك واعتكاف

Copyright © King Saud University